

المشروع الحضاري بصراحة

جمال البنا

المحتويات

• مقدمة

الفصل الأول

الحضارة بصفة عامة

الفصل الثاني

القيم الإسلامية في قبضة التقليد

الفصل الثالث

التطورات التاريخية وأثرها على المشروع الحضاري

الفصل الرابع

المشروع الحضاري بين السلطة والفقهاء والمفكرين

الفصل الخامس

الخطوط العريضة للمشروع الحضاري

الفصل السادس

المشروع الحضاري والعالم من حولنا

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين

مُتَكَلِّمًا

لا جدال في أهمية وضرورة المشروع الحضاري، ولكن المشكلة فيه هي أن الذين يتصدون للكتابة عنه عادة ما يكونون من أساتذة الجامعات أو الخبراء في التنمية [الاقتصادية غالبًا] وهؤلاء في الحقيقة هم آخر من يمكن أن يستوعب المشروع الحضاري، إذ تغلب عليهم النزعة الأكاديمية التي تبعدهم عن الواقع، وتحيز التخصص الذي يحول دون الرؤية الشاملة. ومن هؤلاء يمكن أن يلمس نبض "المصري" الذي يمثل روح مصر، وقد قطعتم دراساتهم ومناصبهم ومستوياتهم الاجتماعية عن ذلك؟ ومن يستطيع أن يستوعب الأبعاد الاجتماعية والدينية والسياسية لمصر أو الجذور الحضارية لها من أقدم العصور في رؤية شاملة متكاملة؟

وقد يكتب السياسيون وبعض المسؤولين في أحزاب - وهؤلاء عادة لا يعدو أن يكونوا من حزب الحكومة. وكفى! أو من اليساريين الذين ضللتهم الثقافة الاشتراكية وأفقدتهم المران الفكري حرية الإبداع والأصالة وصدق الرؤية. كما قد يكونون من الذين يطلقون على أنفسهم دون حياء "الناصريين".

من أجل هذا كتبنا هذا الموجز لنقدم المشروع الحضاري المطلوب بصراحة وبثحر تام من الارتباطات والتحيزات والانتماءات التي تحول دون أن يكون المشروع ممثلًا للحق، كل الحق، ولا شيء إلا الحق.

للحقيقة، ولمصر، ولجيل يخلص من الأوزار التي ارتكبتها آباؤه وجنوا بها عليه، نقدم المشروع الحضاري.

جمال البنا

جمادى الآخرة ١٤١٦هـ / نوفمبر ١٩٩٥م

الفصل الأول

الحضارة بصفة عامة

الحاجة إلى مشروع حضاري

هناك إحساس عميق يمتلك المفكرين بالحاجة إلى مشروع حضاري محدد المعالم يكون بمثابة الإطار الذي يرسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويكفل لها الوحدة والانتظام ويحول دون الانحراف أو الخطأ أو الضياع أو التسبب. وهي الظواهر التي تفتت في المجتمع المصري من الشارع حتى أعلى المؤسسات، وأدت بنا إلى التخبط والوقوع في أخطاء جسيمة سيكون لها آثار بعيدة المدى على مستقبل البلاد لأنها تعالج الأخطاء في الأسس الاقتصادية القائمة بحلول أكثر إيغالاً في الخطأ. والبعد عن الصواب. بقدر ما تتمسك بالأوضاع السيئة في المجال السياسي من انفراد بالسلطة واستئثار بالحكم وعزوف عن القانون وكبت للحريات.. الخ ما ورثناه عن حكم ٢٣ يوليو.

وبقدر الحاجة الماسة إلى هذا المشروع بقدر ما كانت سطحية المعالجات التي طرحت. وبقدر ما كان تأثر هذه المعالجات بالمصالح والأوضاع أو الموروثات.. الخ مما أبعدها عن المعالجة الموضوعية العميقة. وهذه محاولة لاستكمال هذا النقص.

الأزمة أزمة حضارية

الأزمة التي نعانيها هي أزمة حضارية. إنها ليست أزمة "فلوس" فلم تكن مصر أكثر اكتظاظاً بالأموال في حياتها الحديثة مما هي الآن. وآية ذلك عشرات الصفحات الكاملة في الجرائد اليومية عن المدن السياحية، والشقق التي تعرض بعشرات الملايين من الجنيهات للشقة الواحدة، والعربات التي يبلغ ثمن الواحدة منها المليون جنيه. إن الطلب على هذه الشقق والعربات تجاوز المعروض! وتوجد قائمة انتظار بالنسبة للعربات. أما الأموال المدخرة في الخارج فإن تقديرها يتفاوت ما بين ٨٠ و ١٠٠ مليار دولار.

أما المعونات التي تدفقت على البلاد فقد قيل بالحق أو بالباطل إنها أضخم ما قدمه مشروع مارشال لإعمار أوروبا وبالذات ألمانيا بعد أن خربتها الحرب العالمية الثانية، وقيل إن جزءاً كبيراً منها ذهب في الجيوب.

وقلما تخلو صحيفة يومية وأسبوعية من أخبار السفه والتبذير في مناسبات أعياد الميلاد أو حفلات رأس السنة والكريسماس حيث تبلغ زجاجة الخمر المعتقة ثلاث آلاف جنيه أو أنباء المفلوكات الروسيات اللاتي كن يعانين المجاعة فجئن إلى مصر كراقصات، وأصبحت الساعة الواحدة لكل منهن بآلاف الجنيهات أو الراقصة التي قالت إنها لو وقفت على أموالها لشاهدت زامبيا!!!

فالأزمة إذن ليست أزمة "فلوس" أو فاقة.

وليست الأزمة أزمة معرفة أيضاً. على أهمية المعرفة والثقافة. إن لدينا ١٥ جامعة أو أكثر، ولدينا عشرات أو مئات الألوف من الخريجين العاطلين لا يجدون عملاً يستثمرون فيه معارفهم ويذهب كل ما تعلموه وكل ما أنفق عليهم أدرج الرياح، وهناك انفصال كامل ما بين البحوث وما بين الصناعة، وتوضع البحوث في الأدرج كما تند البيروقراطية مواهب النابهين من علماء مصر حتى تسنح لهم فرصة الفرار بمواهبهم إلى الدول الأخرى التي تقدرها وتدفع لهم الأموال الطائلة وتفتح أمامهم وسائل البحث وتضفي عليهم التقدير والاحترام.

ليست الأزمة أزمة فلوس أو معرفة على الأهمية التي لهما، وقد يعزز هذا أن الأزمة الحضارية تمسك بخناق المجتمع الأوروبي/ الأمريكي أيضاً على كثرة ما لديه من أموال و ثروات، وعلى أنه وصل إلى آخر مدى في التقدم العلمي والتكنولوجي. إنه يعاني من أزمة حضارية حادة. والخلاف ما بين أزمنا الحضارية وأزمتهم هو أن أزمنا أزمة ضياع وتسيب، وأزمتهم أزمة انحراف وتضخم.

ذلك أن الثروة وهي نعمة عظيمة، والمعرفة وهي أبرز ما يميز الإنسان يمكن عندما يصل إلى درجة معينة في غيبة الضوابط أن يتحول إلى نقمة، فيغري المال الكثير بالسفه والتبذير والاستغراق في الشهوات، ويؤدي العلم والمعرفة إلى الغرور والاستعلاء وقد علمنا القرآن الكريم ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ ﴾ ﴿ وَكَوَنَسَطَ اللَّهُ الرَّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغْوًا فِي الْأَرْضِ ﴾ ﴿ قَالَ إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي ﴾.

وليس معنى هذا أن الثروة والعلم نعمتان. إنهما نعمتان عظيمتان ولكن على أن يستخدمهما في الخير لا في الشر وبالقدر لا بالإسراف وعندئذ يحققان الغرض المشروع لهما وهما وسائل وليسا غايات. وعندما يعدا غايات بحيث يراد المال لمجرد الاكتناز ولمراكمة الثروة، ويراد العلم للعلم كي يقال لصاحبه إنه عالم فعندئذ يمكن أن يتطرق الفساد إلى الثروات وإلى المعرفة.

إن الثروة والمعرفة ليسا هما لب وجوهر الحضارة ولكنهما الوسائل التي يمكن للحضارة أن تحقق بها جوهرها فهما كما قلنا وسائل وليست غايات. فلكي يمكن للحضارة أن تتحقق لا بد من مستوى معين من الثروة والمعرفة؛ لأنه كلما يكون للجائع أو المحتاج إرادة أو حرية، ولا يمكن للجاهل أن يميز بين الخطأ والصواب فلا بد من الثروة والمعرفة ليتمكن تحقيق الحضارة.

الحضارة قيم:

إذا لم تكن الثروة والمعرفة هما لب الحضارة فما هو لب الحضارة إذن، وما هو المضمون الحقيقي لمفهوم الحضارة؟

الحضارة قيم ومثل ومبادئ كالخير والعدل والحرية والجمال. هذه القيم هي التي تُكوّن في الفرد الضمير، وفي المجتمع القانون، وبذلك تكفل حسن سير الفرد وانتظام سير المجتمع.

تصور فرداً بدون ضمير.. ما قيمته؟ إنه يلهو ويتمتع ويأكل كما تأكل الأنعام، وقد يكون حاكماً يستعبد شعبه أو رئيساً يستغل مرعوسيه أو رجل أعمال واقتصاد يجر الخراب على ملايين الناس حتى يحقق القناطر المقنطرة من الذهب والفضة لنفسه.

وتصور مجتمعاً بدون قانون كيف يمكن أن يأمن فيه الناس بعضهم بعضاً؟ وكيف يمكن أن تتم المعاملات بينهم؟ وما هو الصعيد المشترك الذي يتلاقون عليه؟. إذا لم يكن هناك قانون وعرف فلا يمكن للعشرات فضلاً عن الملايين أن يتعايشوا في يسر وسلام.

هذا هو المفهوم الحقيقي للحضارة وهو وحده الذي يحقق السعادة والانسجام والسلام والطمأنينة والأمن في المجتمع. وبقدر تأصل وتعمق هذه القيم في نظام المجتمع وفي نفوس أفرادها بقدر ما يعد هذا المجتمع متحضراً ويعد الفرد متحضراً، حتى ولو تضاعلت مستويات الثروة والمعرفة.

وتعطل هذا الجوهر الثمين للحضارة هو الذي نغص على أوروبا عيشها وجعلها لا تهناً بما وصلت إليه من ثروات ومن معارف، بل جعل من هذه الأموال والمعارف مشكلة ووسيلة للاستتراء والمطامع، وأفسح المجال أمام الجريمة وأمام المخدرات وأمام الاستمتاع الجنسي الطليق، وهي المشكلات التي قضت على سلام المجتمع الأوروبي الأمريكي وجعلته يتخبط وسطها لا يخلص من واحدة إلا ليقع في الأخرى.

آفة القيم هي الذاتية:

وقد يسأل سائل كيف تعجز أوروبا بكل علمائها وفلاسفتها وجامعاتها أن تستكشف الخطأ أو تستدرك القصور. والرد أن النقص الأعظم في القيم التي توصلت إليها المجتمعات الأوروبية/ الأمريكية هو طابع الذاتية الذي يكون على حساب الموضوعية. وليس هناك مفر من هذا النقص بل إنه في صميم طريقة التوصل إليها. فعندما يراد، مثلاً، وضع قانون، يعهد به إلى مجموعة من الخبراء أو إلى هيئة تأسيسية، وهؤلاء الخبراء أو الهيئة التأسيسية من طبقة معينة ولهم مصالح معينة، وقد نشأوا في مناخ معين، فلا بد أن يأتي القانون الذي ينتهون إليه متأثراً بهذه الأوضاع كلها. ومن هنا كان القانون الروماني يهدف إلى تحقيق سيادة روما على العالم ويعطي الرومانيين حقوقاً ويحرم غيرهم منها. وعندما وضع نابليون قانونه المشهور فإن هذا القانون كان تعبيراً تاماً عن مصالح "البرجوازية" الصاعدة والرأسماليين وأصحاب الأعمال، وعانى منه العمال والطبقات الفقيرة الولايات. وأخيراً فعندما وضع ستالين في ثلاثينيات القرن دستور الاتحاد السوفيتي فإنه جعل من الحزب المرجعية العليا والهيئة التي تقرر الخطأ والصواب.

والأوروبيون والأمريكيون يؤمنون بالحرية داخل بلادهم ويلحظون كرامة الفرد.. الخ. ولكنهم لا يؤمنون بذلك بالنسبة لبقية الشعوب ولا يستشعرون غضاظة من هذه المفارقة لعدم موضوعية هذه القيم لديهم.

من أجل هذا لم تكن هذه القيم فيصلاً موضوعياً ولم تكن "القاضي" المحايد النزيه الذي يفصل فيما يشتجر بين الناس من خلافات، ولكن "المحامي" الذي يدافع عن مصالح موكله على وجه التعيين حتى لو تم ذلك — كما يحدث دائماً — على حساب الآخرين.

القيم الموضوعية من الله وحده:

ومن الواضح أن الأمر لا يقتصر على المجتمع الأوروبي والأمريكي بالنسبة لذاتية القيم. إنه يقع في كل المجتمعات وليس هناك سوى مخلص واحد. هو أن تأتي هذه القيم من جهة فوق مستوى القصور الإنساني والإغراض الفئوي أو الطبقي أو القومي.. الخ، وليس هنا من يتحقق فيه هذا سوى الله تعالى..

فإنه تعالى هو أصل الموضوعية الكلية والكمال المطلق، وهو أصل القيم والمثل العليا ومنه وحده يمكن أن تأتي القيم الموضوعية.

والله تعالى الذي خلق الإنسان ويعلم ما توسوس به نفسه وخلق الأكران ووضع للمجتمع "سنناً" لا تتغير ولا تتبدل. يُنزل في كتبه القيم التي يتوفر لها الموضوعية، وآخر وأمثل صورة لهذه القيم هي ما نجده في القرآن الكريم الذي يحض على الخير والتقوى والسلام والعلم والفكر والذي تتسم قيمه بالموضوعية، فهو يسوي بين الناس جميعاً من ذكر وأنثى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ فلم يقل إن العرب أفضل الناس ولم يقل كما قال فرجيل "أيها الروماني تذكر أنك خلقت ملكاً"، أو كما قال البريطانيون "سودي يا بريطانيا واحكمي" وحتى المسلمين فإنه اشترط في كونهم "خير أمة" أن يأمروا بالمعروف وينهى عن المنكر ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة. وتحدث عن الرسول كـ "بشر مثلكم" وتوعد زوجات الرسول ضعفين من العذاب إذا ارتكبن فاحشة مبينة. وقال محمد كلمته المأثورة "لو أن فاطمة بنت محمد سرقت، لقطع محمد يدها".

إن القيم القرآنية تمثل الموضوعية الكاملة فضلاً عما تتسم به من نبل وسمو. وهذه القيم هي التي جعلت من القبائل العربية المتناحرة أمة تحمل الكتاب والميزان. وهي التي أوجدت الحضارة الإسلامية التي أشرفت على العالم كله، وظلت بقايا منها حتى بعد تحلل المجتمعات الإسلامية وتدهورها لأسباب لا يتسع المجال لشرحها.

القيم الموضوعية إذن لا توجد إلا في الأديان لأنها مُنزلة من الله تعالى أصل الموضوعية المطلقة، وهذه في الحقيقة هي مساهمة الأديان في تقدم المجتمعات وإنقاذها من حكم الطواغيت أو الخرافة أو الاستغلال، وهو موضوع لا نجد حديثاً عنه في الكتابات الأوربية لأن أوروبا لم تعرف الأنبياء ولا الدين السماوي، وما العلمانية التي تفخر بها إلى إقصاء المسيحية من عالم السياسة والاقتصاد والاجتماع وتحديد إقامتها في الكنيسة التي لا تفتح إلا لمدة ساعة يوم الأحد من كل أسبوع.

إن التعظيم على الدين ودور الأنبياء في تاريخ الإنسانية الذي اتبعه الفكر الأوربي — لما أشرنا إليه من ضحالة الدين في أوروبا أدى إلى تركيز الأهمية في الحكام السياسيين والقادة العسكريين أمثال الإسكندر وقيصر وأغسطس ونابليون ثم لينين وستالين وهتلر الخ... ممن استعبدوا الجماهير. وخدعوا وزيفوا عليها الحقائق وأقاموا أمجادهم على السيف والنار، وإذا كانت هذه السياسة تنفق مع المجتمع الأوربي الذي لم تظهر فيه الأديان أو يقيم فيه الأنبياء بدور، فهو أمر غير مفهوم في المجتمعات العربية التي يكون الدين فيها هو قاعدة حياتها وأصل ضميرها. وأدى التعظيم على الدين إلى هذه التشوهات البالغة، والحيرة والضياح التي تتملك المجتمعات العربية اليوم.

الفصل الثاني

القيم الإسلامية في قبضة التقليد

الآن وقد عرفنا أن الأزمة التي نمر بها في حقيقتها أزمة حضارية وليست أزمة فلوس أو معرفة، وتبيننا أن جوهر الحضارة ليس الثروات أو العلوم؛ "لأن المجتمعات الأوربية التي بلغت أعلى مستوى فيها لديها أزمة حضارية خانقة"، وإنما هو "القيم" كالخير والحرية والعدل والسلام والحب والجمال... الخ، واكتشفنا أن آفة هذه القيم هي "الذاتية" التي يختلف مضمونها من دولة إلى دولة ومن عهد إلى عهد ويقضي على موضوعيتها. وانتهينا أخيراً إلى أن القيم الموضوعية لا يمكن أن تأتي إلا من الله تعالى، وأن أمثل هذه القيم هي ما جاء به الإسلام في القرآن الكريم، وبهذا أخذنا فكرة عامة عن الأزمة الحضارية وعن مضمون الحضارة.

وننتقل الآن بالقضية إلى المجتمع المصري، وهو مجتمع إيماني من أقدم العصور، منه انبثقت الأديان وتكوّن الضمير، وظهرت فكرة الله تعالى وسط ضباب وغشاوات، ثم واصلت مسيرتها حتى وصلت أخيراً إلى الإسلام، وكان يفترض أن تؤدي القيم الإسلامية إلى النهضة بالمجتمع وتحول دون وقوع "الأزمة الحضارية".

القيم الإسلامية في قبضة التقليد:

وكان يمكن أن يتحقق هذا لولا أن القيم الإسلامية التي جاء بها القرآن الكريم وعبرت عنها حياة الرسول قد طمست تحت طبقات كثيفة ومتواليّة من الغشاوات حتى حجبتها تماماً. بل إن فهم الفقهاء الأوائل لها ناله على يد الفقهاء الذين جاءوا بعدهم من الطمس والمسح والتشويه ما أثر عليه. وكانت النتيجة سيادة فهم تقليدي لما توارثه الأبناء عن الآباء والآباء عن الأجداد بحيث فقدت القيم كل أضافتها، وبدلاً من أن تحكم الأوضاع سخرتها الأوضاع عن طريق فقهاء السلطة. بحيث إنها أصبحت سلاحاً في أيديهم بعد أن كانت سلاحاً مشرعاً عليهم، وأصبح كل أمال علماء المسلمين وفخرهم أن يكونوا "سلفيين" دون أن يخطر في بالهم أن يكونوا قرآنيين أو محمديين.

وليس هناك أي مبالغة عندما نقول إننا لا نؤمن بالقرآن الذي أنزل على محمد، ولا بما قرره محمد، ولكن بفهم الفقهاء لما جاء في القرآن ولما قاله الرسول. وفهم الفقهاء شيء وحقيقة الأمر شيء آخر. لأن فهم الفقهاء محكوم بمدى ذكائهم وثقافتهم وتأثرهم بأوضاعهم وسياسة الملك العضوض التي بدأت مع معاوية بن أبي سفيان وظلت حتى الآن باستثناء فترات قصيرة. ومع ذلك فإن هؤلاء الفقهاء يدعون أنهم المختصون، وأنهم "أهل الذكر"، وأنهم المأهلون للفصل في كل ما يتعلق بالدين؛ لأنهم تلقوا دراساتهم الفقهية. وما علموا أن دراساتهم الفقهية هذه هي بيت الداء وأصل المشكلة وأن المطلوب الذي لا مفر منه صرف النظر تماماً عنها والعودة إلى القرآن، لقد تكررت في الإسلام مأساة الإيمان التي حدثت في اليهودية والمسيحية، ووقع ما

حذرنا منه الرسول "لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه"،
فاليهود

لا يتبعون شريعة موسى وإنما "الهالاكا" التي وضعها الأحرار والربانيون في القرن التاسع، والمسيحيون لا يتبعون شريعة المسيح بن مريم وإنما القواعد الإيمانية التي وضعتها الكنائس المختلفة منذ أن بدأت المؤتمرات الكونية في القرن الثالث المسيحي، ونحن الآن نتبع المذاهب التي جاء بها الأئمة، ولكل مذهب إمام يعد هو المرجع الأعلى.

وأُسي في هذا الغمار الكثيف القرآن والرسول.

وكانت نتيجة ذلك أن فقدت القيم الإسلامية صفاءها ونقاءها وخلوصها وموضوعيتها. وبالتالي لم تعد قوة تحرر وانتهاض وحياء وسلوك، ولكن شعائر وطقوس وعادات وتقاليد.

وما لم تتم ثورة فقهية يعود بها فهم الإسلام إلى القرآن مباشرة وقيمه دون تأويل فإن الفهم التقليدي والاتجاه السلفي الذي تمثله "المؤسسة الدينية" سيقف عقبة أمام العودة إلى القرآن واستخلاص القيم التي جاء بها والتي يمكن أن يتمحور حولها المشروع الحضاري.

فإذا قالوا: إن القرآن مجمل. قلنا: إنه يفسر بعضه بعضاً فما جاء مجملاً في آية جاء مفصلاً في آية أخرى، فضلاً عن أن هذا الإجمال قد يراد منه إعطاء الفرصة للاجتهاد. وإذا قالوا: إن في القرآن ناسخاً ومنسوخاً، قلنا: إننا نرفض أن توجد آية بين دفتي المصحف تقرأ وتتلى كجزء لا يتجزأ منه ثم يقال إنها منسوخة، وإذا قالوا: إن السنة تفسر القرآن قلنا: إنها تفسره في حدوده وبما لا يتجاوز هذه الحدود؛ لأن الرسول "مُبلَّغ" كما قال القرآن وكرره تكريراً. وإذا قالوا: السنة قاضية على الكتاب، قلنا: لا بل الأمر كله إلى الكتاب. فضلاً عن أن السنة ظنية الثبوت والقرآن مؤكد الثبوت ولا يمكن الحكم بالظن على اليقين.

وأخيراً فلنحذر أن ينطبق علينا قول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أُولَئِكَ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ (١٧ البقرة).

الفصل الثالث

التطورات التاريخية وأثرها

على المشروع الحضاري

إن وجود الأزمة الحضارية في المجتمع المصري لا يعود فحسب إلى ما أشرنا إليه من تأثير القيم الحضارية الموضوعية التي جاء بها القرآن، والتي تمثل لب الحضارة بالفهم التقليدي الذي شوها تماماً وأفقدتها موضوعيتها. وإنما هناك أيضاً عامل آخر أسهم في تعقد الأزمة الحضارية ومضاعفة مشكلاتها. ذلك هو التطور التاريخي لمصر منذ أن بدأت حياتها الحديثة.

لقد بدأت مصر الحديثة تاريخها بواقعة كان يمكن أن تكون بداية النهضة والمشروع الحضاري الحقيقي عندما ألبس السيد عمر مكرم وشيوخ الأزهر "البكباشي" محمد علي قائد الفرقة الألبانية خلعاً الولاية وأعلنوه حاكماً على مصر ليحكم طبقاً للشريعة والشورى. أو كما قال الجبرتي: "تم الأمر بعد المعاهدة والمعاهدة على سيرة العدل وإقامة الأحكام والشرائع والإقلاع عن المظالم وألا يفعل أمراً إلا بمشورته ومشورة العلماء وأنه متى خالف الشروط عزلوه".

وقد حدث هذا في مواجهة الوالي الشرعي خورشيد باشا و ضد إرادة الخليفة العثماني في الآستانة، ومارس الشعب بالفعل الحرب ضد خورشيد وحاصره حتى سلم، وقال الجبرتي: "انتصر محمد علي بالسيد عمر مكرم النقيب والمشايخ والقاضي وأهل البلد والرعايا".

تلك كانت لحظة الشعب العظمى التي وضع فيها "المجانا كارتا"، ولكن للأسف فإن البكباشي محمد علي ما أن تقلد الحكم حتى انقلب على حلفائه السيد: عمر مكرم والشيوخ، واستطاع بالدس والتآمر والإفساد.. الخ أن يفرق بينهم، وأن يحدد إقامة السيد: عمر مكرم بعيداً في دمياط وأن يستأثر بالحكم.

أراد محمد علي بعد هذا أن يبني دولة وأن يقيم مشروعاً حضارياً، ولكن أنى لبكباشي أن يكون داعية حضارياً

أو قائداً جماهيرياً أو مبدعاً لعقيدة أو نظرية؟ لقد استقدم محمد علي الأجانب من كل جنسية، واستبعد المصريين حتى اضطر اضطراراً إلى الاستعانة بهم وأقام قلعة صناعية وأسس جيشاً منتصراً، ولكن كل هذا دون عقيدة أو نظرية، ودون مشاركة حقيقية وفعالة من الشعب؛ وبهذا فعندما تأمرت عليه الدول انهار مشروع محمد علي، وإن استطاع أن يخلص لمصر بحدود تمتد إلى منابع النيل.

في تجربة محمد علي لا بد أن نلمس أن الإجهاض الحقيقي لها لم يأت في "تافرين" عندما دمرت بريطانيا الأسطول المصري، ولكن عندما أوقع محمد علي بحلفائه وقادة الشعب، وفرق بين علماء الأزهر،

ونفى عمر مكرم؛ فقطع نفسه من القيادة الشعبية الحقيقية لمصر؛ ولهذا فإن من الخطأ الحديث عن مشروع محمد علي كمشروع حضاري نهضوي؛ لأنه تأمر على الشعب الذي قدم هذا المشروع.

* * *

وبعد مائة وخمسين عاماً وجدت البلاد نفسها أمام بكباشي آخر قام بالثورة ضد الفساد الذي تفشى في العهد الملكي ورزق مساعدة ومحالفة الإخوان المسلمين.

وأوقع البكباشي جمال عبد الناصر بحلفائه الإخوان كما أوقع البكباشي محمد علي بحلفائه شيوخ الأزهر، وإن كان محمد علي كان أكرم؛ لأنه نفى النقيب عمر مكرم إلى دمياط بينما زج البكباشي عبد الناصر بالمستشار الهضيبي إلى السجن الحربي وزبانية التعذيب.

وتكررت مأساة مشروع محمد علي مع "تنويعات" متفاوتة فقد حكم جمال عبد الناصر وفي ذهنه ما عبر عن الصحفي الإنجليزي بريان روبرتسون "إن برلماني هو جيشي"؛ ولذلك إن أول ما حرص عليه وقام به هو أن يضع على رأس الجيش صديقه الحميم: عبد الحكيم عامر.

وبدأ عبد الناصر حكم الفرد المقنع بالدعايات السياسية وحذا حذو النظم الشمولية سواء أكانت فاشية أو اشتراكية، وحقق له ذلك زعامة زائفة أو مدّعاة حتى وقّعت هزيمة ٦٧ المخزية التي أودت بالنظام، وكشفت عاره قدر ما ألحقت العار بمصر وجيشها.

ودون الإفاضة التي لا يتسع لها المجال، ولأننا عالجن هذه النقطة بتوسع في كتابينا: "الإسلام هو الحل" و "كلا ثم كلا" وغيرهما، فإننا نقول بكل اختصار وتركيز: إننا إذا وضعنا إنجازات الناصرية في كفة وسوءاتها في كفة فإن كفة السوءات تعدل أضعافاً مضاعفة الإنجازات. وحسبنا هزيمة ٦٧ التي أخرجت المنطقة مائة سنة إلى الوراء وحقاق شؤمها وعاها بالمنطقة العربية كلها، وسلمت لإسرائيل أكثر مما كانت تحلم به، وحسبنا غرس بذرة الحكم الفردي والاستئثار بالسلطة وتزوير الانتخابات بحيث ظهرت نسبة ٩٩,٩ % المزعومة، وحل النقابات، وتقييد الصحافة، واستتباعهما للتنظيم السياسي، وحل الأحزاب، والهيمنة على الجمعيات، وأخيراً إشاعة الإرهاب والتعذيب الوحشي الخسيس في المعتقلات وبدون محاكمات أو بمحاكمات هزلية يرأس محاكمها الدجوي وجمال سالم و "ما" أشبه!

لا جدال في أن هذا يزيد أضعافاً مضاعفة عن الإنجازات المزعومة فضلاً عن إساءة تطبيق هذه الإنجازات عندما عهد بإدارتها إلى أهل الثقة والضباط الذين طردتهم محاكم التطهير. وجاء وقت كانت حاشية عبد الحكيم عامر الفاسدة والمشبوهة - والتي جاوزت حاشية فاروق من قبل - توزع على المحاسيب مناصب الإدارة في الشركات الصناعية التي بناها رجال الصناعة، ورواها العمال بعرقهم، وكانت آخر هدية أراد المشير الفاشل العقيم أن يهديها لمصر هي أن يكون شمس بدران - بطل التعذيب الخسيس - هو رئيس الوزراء بعد هزيمة ٦٧.

هذه الصفحات المروعة من السوات كانت توجب أن تحاكم الناصرية أمام محكمة التاريخ لتصدر عليها حكم الإعدام.

ولكن حال دون ذلك أمران:

الأول: أن هناك بقية من المتورطين في لوثات الناصرية استطاعوا أن يجاوزوا ظلماتها حتى التسعينيات. وقد نصب هؤلاء أنفسهم مدافعين عن الناصرية موصلين زيوفها تستراً على مشاركاتهم في جرائمها وحماية لأنفسهم ووجدوا العون في كثير من المغفلين أو السذج أو الحكام اللذين شاركوا في الناصرية أو يحكون على طريقتها، ومن مصلحتهم بالطبع عدم هناك أستارها وكشف عوراتها وهم ينفقون بسخاء ويمكنون لهذا الباطل من أن يصدر الصحف ويكون حزباً يحمل اسم الناصرية.

الثاني: إن التطور التاريخي كان يحول دون ذلك. فقد تسلم السادات السلطة كنائب لعبد الناصر وكان قد شارك في كل سواتها. وما كان يمكن أن يتكرر لها رغم علمه بكل زيوفها.

ومع أنه قضى على تلك العصابة القميئة التي كانت تحكم مصر وراء ظهر عبد الناصر (علي صبري وشعراوي جمعة وسامي شرف... الخ). إلا أنه لم يقض عليها لحساب الشعب قدر ما قضى عليها لحساب السلطة!. فقد سمح بفرار أسوأ رموز السجن الحربي والتعذيب شمس بدران، بل أعطاه جوازاً دبلوماسياً. وتكتم على تفاصيل قضية صلاح نصر لأنها تفضح العهد. ولم يكن لديه شجاعة خروشوف ليعترف بجرائم الطاغية ويبدأ ثورة التصحيح. على العكس إنه دافع عنه كما لو كان ذلك من أخلاق القرية!. ومع أنه سمح بشيء من الحريات وأوجد التعددية السياسية. وأغلق المعتقلات الكريهة – وصمة الناصرية – وحقق نصر رمضان الذي غسل به عار ١٩٦٧ فإن تردده وضعفه أما الثناء والملق وحاشية السوء والمنفيعين أفسدت عليه أمره وحكمه حتى قضى حياته في مشهد مأساوي يعجز عن تصويره أبرع المخرجين السينمائيين.

وتكررت المأساة مرة أخرى، فقد كان محمد حسني مبارك نائباً للسادات وتسلم السلطة بهذه الصفة وبدأ حياته بداية باهرة عندما أفرج عن اعتقالهم السادات وقال: "إن اسمي مبارك" تمييزاً عن العهدين السابقين، ولكن لا فائدة! فالحاشية هي الحاشية هي بقية المنفيعين بالحكم والمحترفين للسياسة والذين كانوا في الاتحاد الاشتراكي أيام عبد الناصر، ثم حزب مصر، ثم الحزب الوطني الديمقراطي أيام السادات وواصلوا الحكم أيام مبارك، ولعل رفعت المحجوب هو رمزهم الذي واصل عملية تحطيم القانون التي بدأت من أيام الناصرية حتى رئاسته لمجلس الشعب بحجة ابتدعها أن المجلس سيد قراره. وفي هذا المجلس سيد قراره دخل "نواب الكيف" والمرتشون والذين جاءت بهم انتخابات حكمت المحاكم ببطانها. وشيئاً فشيئاً ومع ممارسة السلطة واستمرارها في يد واحدة، ومع بقاء أحكام الطوارئ أخذ القصور الذاتي يعمل عمله، فعادت الأمور كما كانت وشننت الهجمات على النقابات ووضع قانون يعاقب بالسجن عشرين عاماً كل صحفي ينشر أخباراً غير حقيقية أو يزدري الدولة.

وأدى سوء المعالجة وسوء الإدارة لتضخم الفساد والرشوة والمحسوبية من ناحية، والتهور و العنف من جماعات طائشة من ناحية أخرى، وقيل: إن الحكومة قد قضت على الإرهاب بعد أن شنت عليه حملات مكثفة. فهل تقضي على الفساد وهي تشن عليه مثل هذه الحملات. إن نشر المخدرات ونهب الملايين وإطعام الشعب لحوم الكلاب والأطعمة الفاسدة لا تستحق مثل هذه الحملات.

ومع كبت الحريات وعجز الحكومة عن معالجة المشاكل اشتدت قبضة السلطة. وحل الأمن المركزي وضباطه وسجون الأقسام محل ضباط المخابرات والسجن الحربي.

إن أربعين عاماً من تحطيم مقومات الشعب وحل تكتلاته والسيطرة على المنظمات وإشاعة الحكم الفردي والاستئثار بالسلطة وتحطيم القانون وقهر الشعب وتزييف الانتخابات وتعهير الشعارات، كان ولا بد أن تؤدي إلى النتيجة المؤسفة التي نراها في الإنسان المصري الآن وفقده للعزة والكرامة والغيرة والشجاعة بعد أن حوَصر من كل جهة وطوال أربعين عاماً، وبعد أن تعرض زهرة شبابه للتعذيب الشنيع وفقدوا وظائفهم وضاع عمرهم.. نجح الإرهاب المحكم المستمر في أن يؤتي ثمرته المرة: ألا وهي قهر الشعب وإشاعة الخوف بين الناس وما يعنيه هذا من سلبية وعدم اكتراث وعدم ثقة.

وعندما هان المواطن المصري في بلده هان خارجها وأصبح أرخص سلعة في سوق النخاسة، وأصبح في السعودية والخليج أسيراً للكفيل، وجاءت بجثته النعوش الطائرة من العراق وغيره، وأصبح "ملطشة" لكل الدويلات العربية.

الفصل الرابع

المشروع الحضاري بين السلطة

والفقهاء والمفكرين

إذا أريد وضع مشروع حضاري حقاً فلا بد من تكتل ثلاث جبهات وعملها سوياً، وطبّق خطوط عريضة متفق عليها، تلحظ فيها الأصول الموضوعية الدائمة التي أثبتت على مر القرون عراققتها وأصالتها، وتستبعد منها كل العوامل الطارئة والآنية والذاتية والتي ارتبطت بأشخاص أو بحقبة من حقبة الحكم.

وهذه الجبهات هي السلطة والفقهاء والمفكرين. فلا يمكن بداهة البدء في مشروع حضاري تحاربه السلطة وتصلت عليه سيوفها، وتزج دعاته في سجونها، وتذيع وتنشر بما تملكه من أجهزة الإعلام زيوفاً تطمس الحقيقة.

ولا يمكن وضع مشروع حضاري في غيبة "الفقهاء" بالمعنى العام وليس الاصطلاحي أو الشائع. أي الذين يعرضون وجهة نظر الإسلام، لأن أي مشروع حضاري يتجاهل الإسلام لا يلمس نبض الجماهير ولن يجد تجاوباً منها وسيولد ميتاً.

وفي الوقت نفسه فلا بد من المفكرين الذين يعرضون لنا وجهة النظر الحديثة وما يموج به العصر من تيارات وقوى لا بد وأن تلحظ عند وضع مشروع حضاري ينتسب إلى العصر ويحيا حياته. وفيما يلي كلمة عن كل جبهة من هذه الجبهات.

١ - السُّلْطَة:

ليس من الضروري أن نذهب إلى العصر الفرعوني أو المملوكي أو حتى نشير إلى طبيعة مصر و "اقتصاد النهر" الذي جعل للسلطة يداً علياً وقوة مركزية لا نجدها في غير هذه البلاد. بحيث لا يستطيع الفلاح أن يروي أرضه إلا برضا السلطة.. الخ.

نقول: ليس من الضروري أن نعود إلى هذه الآباد التاريخية السحيقة، ويكفي أن نبدأ مع بداية مصر في عهد محمد علي لنجد أن السلطة من محمد علي حتى عبد الناصر قد استهدفت السيطرة الكاملة وسحق شخصية الفرد وجعله تابعاً للنظام، باستثناء تلك الفترة من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٥٢، وهي المرحلة الليبرالية التي وإن وجد فيها السراي من ناحية والإنجليز من ناحية فإن الحكم بالحرب والعسكر كان الاستثناء وليس القاعدة. أما فيما عداها فقد خضع الشعب لحراب حكامه، وليس أدل على ذلك من الفترة المعاصرة (١٩٩٥) التي لا تتطلب على الإطلاق حكماً عسكرياً. ومع هذا فإن البلاد تحكم حكماً عسكرياً لا

نرى أنفسنا في حاجة للتدليل عليه؛ لأن الحكومة نفسها بما تقوم به بين يوم وآخر تعفينا من ذلك. وآخر إجراءاتها قانون الصحافة وتحويل مجموعة من أكرم رجالات المجتمع المصري إلى المحاكم العسكرية بتهمة انتمائهم للإخوان المسلمين!

إن نواة أي مشروع حضاري لا بد وأن تكون الفرد الحر الذي يحس العزة والكرامة ويعيش في مناخ من الحرية بحيث يستطيع أن يحقق مشروعه الحضاري. وقيام الحكم على أساس ديكتاتوري يضع أمام هذا المشروع سدًا منيعًا يمكن أن يمتص كل طاقة بناء المشروع في هدم السد هذا إن استطاع، ويحول معركة البناء إلى حرب أهلية.. بين الشعب وحكامه.

لا بد أن نقول للذين يجتمعون حول الموائد ويضعون مسودات المشروع الحضاري. انتبهوا أيها السادة! فلا أمل في كل جهودكم ما ظلت النظم الحاكمة على ما هي عليه. وعليكم أن تتجهوا إلى الحكومات والرأي العام وأن تكثفوا عملكم وسط الجماهير والجماعات للقضاء على تلك الأغلال وإعادة الحريات: حريات الصحافة، حريات النقابة، حريات الأحزاب، حريات الفكر والاعتقاد. لا بد من إسقاط كل القوانين سيئة السمعة وكل قوانين الطوراء.. الخ.

وهذا هو شرط أساسي لظهور المشروع الحضاري، لأنه المناخ الذي يسمح بظهوره به، بل يمكن القول إنه أقل الإيمان. لأن المفروض أن لا تقف السلطة الرشيدة التي تؤمن بشعبها عند الموقف الحيادي أي الذي يقنع برفع الحواجز والأغلال، ولكن أن يكون لها دور إيجابي. وأي سلطة تنبثق من الشعب أو ترتكز على الشعب لا تكون في حاجة لتفهم هذا. إنها من الشعب وإلى الشعب وإنما ينشأ التقطب عندما تريد السلطة أن تستخدم الشعب في بقائها وتدعيمها، وتظن أن الشعوب قد خلقت لخدمة حكامها. وتجهل ما عرفه العالم من أيام الثورة الفرنسية، وما وضعه الإسلام قبلها عندما كان الفقهاء يطلقون على الخليفة لقب "الأجير" الذي استأجره الشعب ليقوم بحاجته.

في نظرنا إن الدور المفروض للدولة في بناء المشروع الحضاري يتضمن:

- 1- تحقيق الحريات السياسية والفكرية بكاملها، وعلى ما أشرنا إليه آنفًا، سواء أكانت في مجال الفكر والاعتقاد، أو كانت في مجال المعارضة والتعددية السياسية، أو في مجال الصحافة والنشر، وأن تضع أجهزة الإذاعة والتلفزيون تحت إدارة قومية مستقلة واحترام أحكام المحاكم.
- 2- رعاية الشعب الفقير والمحتاج وتقديم العلاج والإسكان والتعليم؛ لأن هذا هو مبرر قيام الدول في العصر الحديث.

وبأي منطق تبرر الدولة فرض الضرائب الباهظة على الناس إذا لم تكن لتصرفها في هذه الخدمات! إن نسب ما تتفقه الحكومة على خدمات التعليم والعلاج نسب مخجلة.

- 3- لا يتطلب هذا - كما يظن البعض - أن تؤم الدولة وسائل الإنتاج وأن تهيمن على الاقتصاد. فإن هذا خطأ أصولي؛ لأنه إذا كان يستبعد الاستغلال الرأسمالي ويمكن الدولة من الموارد المطلوبة. فإنه

يعرض الدولة نفسها للفساد. كما لا بد وأن يخضع التخطيط للبيروقراطية. ويخضع الأداء للتسيب والإفلاس وبهذا لا يتحقق المطلوب.

وإنما يتحقق هذا بصورة سليمة عندما تأخذ الدولة من الأغنياء لتعطي الفقراء.. وعندما تتولى توجيه الاقتصاد

لا إدارته ولا الإشراف عليه، وهي تستطيع النجاح في ذلك إذا كان مؤيدة بنظرية اقتصادية إسلامية تحقق هذا، وتجعله جزءاً من الإيمان الشعبي.

وأخيراً فلا بد أن تعلم السلطة – أي سلطة – أنها ما لم تعمل لخدمة الشعب فإن عدمها خير منها. وكل ما يوجه إليها من نقد يكون مبرراً ومشروعاً. وإن فخرها وعزها لا يكون بأن تصبح قوية، مهيمنة، مهيمنة، مهيمنة ولكن أن تكون في خدمة شعبها. تعمل بإخلاص لتحقيق إرادة الشعب، وبقدر ما تفعل، بقدر ما تكون قائمة بواجبها.. فلا ينتخب الشعب حكماً، ولا يدفع ضرائب لكي يستبد به هؤلاء الحكام وتستخدم أمواله في تعزيز الأمن، وتقييد الحرية، وإهدار كرامات المواطنين. والسلطة الرشيدة هي التي لا ترى لنفسها إرادة سوى إرادة الشعب، ولا تستشعر حرجاً أو حساسية في النزول على إرادة الشعب، بل إنها تسعد بذلك وتفخر به وترى فيه واجبها الذي قامت من أجله.

لقد آن للمصري المقهور من أيام الفراعنة أن يتحرر وأن يكون سيداً في بلده وعلى أرضه.

٢ - الفقهاء:

أشرنا إشارة موجزة إلى مصر الإيمانية، ولا يتسع مجال هذا الموجز للحديث عن هذه النقطة الهامة بقدر ما تستحقه من اهتمام. وحسبنا القول: إن الدين هو الذي بنى مصر، وأنه كان وراء الأهرام والكرنك.. وراء موقعة عين جالوت وحطين.. والمنصورة، حتى حرب رمضان التي حوربت تحت شعار "الله أكبر". وقد تكونت الشخصية المصرية تكويناً إيمانياً؛ بفضل الظروف الجغرافية والمناخية منذ قرابة ثمانية آلاف عام، وقبل أن تبدأ أولى الغزوات الأجنبية بثلاثة آلاف عام تقريباً. ولهذا فعندما بدأ الهجوم على مصر لم يقض الغزاة على شعب مصر، فهو إما منتصر بحكم العقيدة على الغزاة يؤثر فيهم ويستقطبهم، وإما متفوق داخل صدفة الدين حتى تمر الغاشية، أو يستعيد قواه خلال عقود أو قرون تنتهي بأن يذوب المنتصر فيه ويصبح بصورة بطيئة وغير محسوسة جزءاً منه.

وبقوة الدين وحدها استطاع المصريون في فجر التاريخ أن يقيموا هذا الوجود القوي الصامد للدين: أن يصعدوا بأحجار الأهرام الثقيلة إلى قمته، وأن ينحتوا من الجبال معابد وتمائيل، وأن يغوصوا بالمقابر في أعماق الأرض، وأن يزينوها ويرسموها حيث لا ضوء ولا شمس، وأن ينقشوا بالإزميل على الصخور الصلدة ليخلدوا تاريخهم وليبلغوا رسالتهم للأجيال.

وكان إيمان مصر بالإسلام أمراً مقضياً، لم يكن صدفة أو ملاسة، فقد كان حظها من الأديان كما كانت مصر حظ الإسلام من الأمم. وقد وجدت مصر فيه النهاية الطبيعية لمسيرة الإنسان المصري نحو الدين،

ووجدت التصورات الساذجة البدائية للإنسان المصري عن الله واليوم الآخر صورتها النقية المجردة في الإسلام.. وهناك تشابه عجيب بين فكرة الدين المصري القديم عن اليوم الآخر، وهو أبرز مقوم في الأديان، وبين فكرة الإسلام. ففي الديانة المصرية نجد الميزان ونجد "ريشة الطائر" التي ترمز للعدالة.. وهو ما يمثل "الميزان" في الإسلام وتعبير "مقال ذرة" أو "حبة من خردل"، كما أن ثمة تشابه بين بعض تصورات الجحيم في الديانة المصرية القديمة والإسلام.

وتتكرر الأحاديث في الديانة المصرية القديمة عن الشمس كرمز للألوهية، كما تتكرر الإشارات في القرآن عن الشمس كآية من آيات الله.

وهناك دعاة يدعون إلى دستور مدني وحكم مدني، وهؤلاء علموا شيئاً وغابت عنهم أشياء. فعندما تحكم أوربا حكماً مدنياً؛ فذلك لأنها "طول عمرها" كانت وثنية، إنها لم تكن أبداً أرض أنبياء ورسالات سماوية.. كانت أرض الفنانين والشعراء والفلاسفة الذين صاغوا لها ضميرها ووجدانها، وإلى هذه الحقيقة تعود كل حسنات وسوات الحضارة الأوربية.

أما مصر فإنها أم الديانات ولا يمكن أن تعيش بدونها وليس معنى هذا أننا ندعو إلى حكم ثيوقراطي أو كهنوتي. فنحن بالطبع ضد هذا تماماً وإنما نحن ندعو إلى حكم يعمل جاهداً على استلهاً القيم الإسلامية بحيث يكون له طبيعة معنوية وقيم أدبية.. وهذا يختلف عن الحكم المدني الذي شعاره الحقيقي "دعه يعمل" دون أي ضابط أو استلهاً لأي قيمة.

الإسلام بعد، في معظم ما يضعه من نظم يكاد يكون مدنياً، فهو لا يعرف المؤسسة الدينية التي تملك التحريم والتحليل. والزواج يكاد يكون عقداً مدنياً، والمسجد كذلك لا يخضع لكنيسة أو كهنوت.

* * *

إن مأساة فقهاءنا هي أنهم قبلوا أن يكونوا رهن محبيين هما: الزمان والمكان. فكل ثقافتهم هي ثقافة الأسلاف، وكل مراجعهم التي يعتد بها هي المجلدات التي كتبت من مئات السنين، وهذه الثقافة هي التي تعرف عادة "بالمدرساتية" التي تعتمد على ملازمة الشيخ، وتتوقف على مدى إحكام الشيخ لمادته، ومدى صحبة مريده له. وكانت هذه الطريقة هي الشائعة في أوربا حتى ظهرت المطبعة فحررت الدارسين وجعلت المعرفة شائعة وفي متناول اليدين. أما فقهاؤنا فلا زالوا يعتمدون على المراجع التي كتبت من ألف عام، خاصة وقد انغلق باب الاجتهاد منذ مئات السنين فحرموا على أنفسهم للتفكير، أو أن التفكير الذي هو فريضة إسلامية أصبح ممنوعاً عندهم.

ومن ناحية أخرى فإنهم لزموا أماكنهم وبلادهم ولم يحاولوا أن "يسيروا في الأرض" رغم أن هذا أمر متكرر في القرآن لغرض العظة والتعليم، وتعبيرنا الاستفادة من كل الثقافات العالمية، وما مثلهم بالنسبة "للعالمية" إلا مثل الفلاح الذي لم يخرج من قريته، ويا ليتهم عوضوا هذا النقص بالاطلاع على ثقافات الدول الأخرى فإن هذا مما لا يخطر ببالهم. وماذا عسى أن يقدم الآخرون لهم وهم فرسان الكلام والمنطق والتوحيد والتفسير.. الخ.

وهكذا حبسوا أنفسهم مختارين طائعين في هذين المحبسين الزمان.. والمكان.

ولكنهم لما كانوا عملياً يعيشون في القرن العشرين، ويستخدمون ما يقدمه لهم العصر من معدات وآلات فيركبون العربات لا الخيل أو النياق، ويتحدثون في التليفونات ويقرأون الصحف ويسمعون الإذاعات ويشاهدون التليفزيون، فقد تكونت في نفوسهم "ازدواجية" بين ما يمارسونه بالفعل من ناحية، وما تقوم عليه ثقافتهم التقليدية من فكر من ناحية أخرى، فيتحدثون عن الحريات كما تأتي في الصحف وفي الوقت نفسه يضيّقون بأي فكر مخالف، ويدعون تحرير المرأة ثم يطالبونها بالنقاب الذي يجعلها شبحاً أسود وليست نفساً حرة أبية، أو يعزلونها في أماكن قسوية، ويشيدون بالعدالة وفي الوقت نفسه يراكمون الأموال، وعندما يُخرج بعضهم الزكاة فإنه يظن أنه قد أدى ما عليه. مع أنه يخرج ربع ما تقدمه البنوك من "عائد" على أمواله (بمتوسط ١٠ % يخصم منها الزكاة بواقع ٢,٥ %) ويظن أنه قد أدى ما عليه، ويناصرون بنوكاً إسلامية ليس فيها نبض إسلامي، والفرق بينها وبين البنك "الربوي" خلاف في الاسم، فالبنك الإسلامي يقدم "عائداً" لا يحدده ولكنه طبقاً للأصول الحسابية لا بد وأن يتفق مع مستوى "الفائدة" التي يقدمه البنك الربوي. أما أن يكون للبنك الإسلامي نبض إسلامي فيعني بالخدمات أو يقيم عمارات سكنية للشباب الذي يريد أن يتزوج ويعصم نفسه من أن يبيعه في أسواق النخاسة العربية والأوربية فهذا ما لا يفكر فيه البنك الإسلامي. والمفروض أن يكون في البنك الإسلامي "نبض" وروح إسلامي يحركه ويجعله في خدمة عباد الله.

وقد تحدثنا في الفصل الثاني عن القيم الإسلامية التي يفترض بأن تكون محاور المشروع الحضاري، وكيف أنها تجمدت بتأثير الجهالة والتقليد بل سخرت لخدمة سياسات الحكام.

ويتواءم هذا مع ما أصاب الفقهاء من عقم وازدواجية حالت دون أن يقوموا بدورهم في استنقاذ القيم الإسلامية ونصبها لتكون محاور النهضة، بل إنهم هم أنفسهم استُخدموا في أيدي الحكام.

ومن رحمة الله أن الإسلام ليس ديناً مغلقاً وأن أي هيئة أو جماعة لا تستطيع له احتواء أو احتكاراً، ولا تستطيع قصر الحديث باسمه عليها، ولعل هذا هو السبب في أن دعوات التجديد جاءت من غير "الأزهريين" والعلماء التقليديين، ولا يزال السبيل مفتوحاً أمام المفكرين الإسلاميين لتقديم الفهم الانتهاضي للإسلام كدعوة تحرير وإنقاذ من الظلمات إلى النور، وهناك بوادر عديدة على ظهور مثل هذا الفهم. وسنقدم إضافتنا الخاصة في هذا الصدد في الفصل القادم (الخامس).

٣ - المفكرون:

في كتابنا "كلا ثم كلا.. كلا لفقهاء التقليد وكلا لأدعياء التنوير" بيّنا العوامل التي تتحرف "بدعاة التنوير" ليصبحوا "أدعياء التنوير"، وقلنا: إن ثقافة الاغتراب عن الإسلام والبلاد هي من أبرز هذه العوامل. وضررنا المثل بالدكتور زكي نجيب محمود الذي قال:

"لم تكن قد أتاحت لكاتب هذه الصفحات في معظم أعوامه فرصة طويلة الأمد تمكنه من مطالعة صحائف تراثنا العربي على مهل. فهو واحد من ألوف المثقفين العرب الذين فتحت عيونهم على فكر أوروبي

— قديم أو جديد — حتى سبقت إلى خواطرم ظنون بأن ذلك هو الفكر الإنساني الذي لا فكر سواه؛ لأن عيونهم لم تفتح على غيره لتراه، ولبثت هذه الحال على كاتب هذه الصفحات أعواماً بعد أعوام: الفكر الأوربي دراسته وهو طالب، والفكر الأوربي تدريسه وهو أستاذ، والفكر الأوربي مسلاته كلما أراد التسلية. استيقظ صاحبنا كاتب هذه الصفحات — بعد أن فات أوانه أو أوشك — فإذا هو يحس الحيرة تَوْرَقه فطفق في بضعة الأعوام الأخيرة التي قد لا تزيد على السبعة أو الثمانية يزدرد فيه تراث آباءه ازرداد العجلان كأنه سائح مر بمدينة باريس وليس في يديه إلا يومان ولا بد له من خلالها أن يريح ضميره بزيارة اللوفر. فراح يعدو من غرفة إلى غرفة يلقي بالنظرات العجلى هنا وهناك ليكتمل له شيء من الزاد قبل الرحيل" (١).

وكذلك كلمة الدكتور لويس عوض عن نفسه أنه: "ظل ما بين العشرين إلى الثانية والثلاثين لا يقرأ حرفاً واحداً بالعربية إلا عناوين الصحف السيارة وبعض المقالات الشاردة التي ألزمته الضرورة السياسية بقراءتها.. فلا عجب إذا قال: إنه لولا الميلاد "لكان ولدًا شرعيًا لليونان والرومان والقرون الوسطى والحضارة الحديثة" (٢).

وصور الدكتور محمد حسين هيكل مأساة الاغتراب الفكري عن البلاد، وشعبها، وفكرها كما عاناه:

ولقد خيل إلي زماً كما لا يزال يخيل إلى أصحابي أن نقل حياة الغرب العقلية والروحية سبيلنا إلى هذا النهوض، وما أزال أشارك أصحابي في أننا ما نزال في حاجة إلى أن ننقل من حياة الغرب العقلية كل ما نستطيع نقله. لكنني أصبحت أخالفهم الرأي في أمر الحياة الروحية وأرى أن ما في الغرب منها غير صالح لأن ننقله، فتاريخنا الروحي غير تاريخ الغرب، وثقافتنا الروحية غير ثقافته.. لا مفر إذن من أن نلتمس في تاريخنا وفي ثقافتنا وفي أعماق قلوبنا وفي أطواء ماضيها هذه الحياة الروحية نحّي بها ما فتر من أذهاننا وخدم من قرائننا وجمد من قلوبنا.

وقد حاولت أن أنقل لأبناء لغتي ثقافة الغرب المعنوية وحياته الروحية؛ لنتخذها جميعاً هدى نبراساً لكنني أدركت بعد لأي أنني أضع البذر في غير منبته فإذا الأرض تهضمه ثم لا تتمخض عنه ولا تبعث الحياة فيه، وانقلبت ألتمس في تاريخنا البعيد في عهد الفراعين مؤنلاً لوحى هذا العصر فإذا الزمن وإذا الركود العقلي قد قطع ما بيننا وبين ذلك العهد من سبب، يصلح بذراً لنهضة جديدة، فرأيت أن تاريخنا الإسلامي هو وحده البذر الذي ينبت ويثمر. ففيه حياة تحرك النفوس وتجعلها تهتز وتربو، ولأبناء هذا الجيل في الشرق نفوس قوية خصبة تنمو فيها الفكرة الصالحة لتؤتي ثمرها بعد حين" (٣).

(1) تجديد الفكر العربي الطبعة الخامسة ص ٥.

(2) استشهدنا بها في كتابنا "كلا ثم كلا" ص ١٥٢.

(3) محمد حسين هيكل "في منزل الوحي، ط ٢، ص ٢٢ — ٢٦.

وقد تحدثت الأنباء أخيراً عن ابن لإحدى الأسر القبطية العريقة أدين في قضية مخدرات. قالت عنه الصحف: إنه رغم أنه في الثامنة عشرة من عمره وطالب بالجامعة الأمريكية فإنه لا يعرف قراءة أو كتابة العربية، وإن كان يتكلمها! فانظر إلى هذا الحفيد لأسرة رأس عميدها يوماً ما الوزارة المصرية ثم لا يعرف أن يقرأ أو يكتب بالعربية. ولماذا يعرف ذلك وقد كان قبلاً في أمريكا ثم هو في الجامعة الأمريكية وكان على نية العودة لأمريكا!

ولا يقتصر الأمر على هؤلاء فهناك مئات المدارس الأجنبية في مصر، وهناك الألوف من مدارس اللغات التي تدرس اللغات الأجنبية للأطفال من الطفولة البكرة. كما أن معظم المثقفين المصريين من حملة الدرجات العلمية الرفيعة والأساتذة في الجامعة تتقوا على أيدي كتابات المستشرقين الذين لا يألوننا خبالاً ولا يؤمنون بمصر أو الإسلام ويصدرون أحكامهم عن سوء فهم أو ضحالة علم. ونتيجة لهذا تلوث فكر المفكرين وفقد انتماءه لبلاده ولجذورها الحضارية.

وقلنا أيضاً: إن الانتماء السياسي أفسد مجموعة كبيرة من الأفراد الذين غرسهم في المناصب القيادية وأسلمتهم أجهزة الإعلام والعمل الحزبي بحيث لم يستطيعوا الاعتراف بلوثاتها أو التحرر منها وأصبح عليهم أن يكرروا الدعاوى الزائفة للحقبة الناصرية.

وقلنا كذلك: إن الفكر الاشتراكي استعبد مجموعة كبيرة من المثقفين. وضلل فئة ظنت في الاشتراكية العدل والخلاص بحيث اعتقدوا أن لينين وستالين وتروتسكي وماوتس تونج الخ... هم قادة البشرية ودعاة العدالة والحرية، في حين أنهم كانوا أطغى الطغاة والسفاحين الذي أقاموا أنظمتهم على تلال الجماجم.. وأشاعوا الإرهاب وغرسوا الحكم الفردي المقيت.

هذه العوامل وغيرها مما لا يتسع له هذا الموجز أبعدت معظم المفكرين عن تفهم الإسلام أو التجاوب مع مصر الإيمانية، ولعل الفهم المتوقع لمعظم الفقهاء شجعهم على ذلك فحاولوا أن يفرضوا الثقافة الأوربية – والانتماء السياسي سواء أكان ناصرياً أو اشتراكياً على البلاد. ولم يتجاوب معهم الشعب بل إنه رد عليهم بعكس ما يدعون إليه فشاع لبس المرأة للإيشارب والطرحة وحتى النقاب الكثيف. واشتد عود الجماعات الإسلامية وهيمن الإخوان المسلمون – رغم كل ما وجه إليهم من ضربات – على اتحادات الطلبة في الجامعة ونوادي وهيئات التدريس بها والنقابات المهنية، مما يوضح أن المفكرين في واد والشعب بأسره في واد آخر.

الفصل الخامس

الخطوط العريضة للمشروع الحضاري

قلنا في مستهل الفصل السابق: إن أي مشروع حضاري لا بد أن يتعاون على وضعه السلطة والفقهاء والمفكرون. وتحدثنا عن العوامل التي جعلت كل فريق من هؤلاء الثلاثة عاجزاً عن المساهمة الفعالة في المشروع الحضاري لتأثره بالعوامل الذاتية الخاصة به التي تتنافى مع ما يفترض أن يتوفر للمشروع من سلامة وأحكام.

ومن هنا تكون الخطوة الحاسمة في وضع المشروع الحضاري هي التوصل إلى الخطوط العريضة بالنسبة لكل جهة من الجهات الثلاث، والتي تبرا من ضراوة السلطة وتوقع الفقهاء وانحراف المتقنين، وهو ما حاولناه في الخطوط التي وضعناها لكل جبهة من الجبهات الثلاث في السطور التالية:

أ - بالنسبة للسلطة:

- ١- لا بد أن تقلع السلطة عن فكرة الحكومة التي تهيمن وتسيطر وتستبد وترى أن من حقها أن تقود وتأمّر، ومن واجب الشعب أن ينقاد ويطيع وتحس أن أي نقد لها "خيانة عظمى"، وهي الفكرة التي قامت من أيام الفراعنة ثم بعثت مع الشيوعية والفاشية.
- ٢- لا بد أن تعرف الحكومة أنها في حقيقتها الأداة التي انتدبها الشعب للقيام بمسئولية خدمة الشعب وتطبيق إرادته.
- ٣- أي حديث عن مشروع للنهضة في غيبة الحرية لا قيمة له، فلا بد من تحقيق الحريات بالمعنى الديمقراطي الحقيقي، أي تحقيق حرية إصدار الصحف وحرية النشر والفكر والاعتقاد وحرية تكوين الأحزاب والنقابات، واستبعاد كل القوانين التي تعطي السلطات حق الاعتقال أو السجن وتحويل السجون إلى وزارة العدل.
- ٤- لا بد من إعلاء حكم القانون والضرب بقوة على كل من يحطمه، كائناً من كان، وإصلاح النظام القضائي بما يحقق العدالة الناجزة.
- ٥- لا بد من القضاء على الفساد والرشوة والمحسوبية والغش، وسن أشد العقوبات على من يثبت عليه ممارستها؛ حتى تبرا المعاملات من لوثات الفساد ويعود مناخ الاستقامة والأمانة والطهارة.
- ٦- لا بد من القضاء على الأمية. إن وجود ٦٠ أو ٧٠ في المائة إن لم يكن أكثر من مجموع الشعب أمياً في عصر التكنولوجيا والكمبيوتر قضية لا يمكن السكوت عليها.

- ٧- لا بد من إصلاح نظم التعليم باستبعاد الحشو وبالاهتمام بالمهارات وتحقيق التطابق ما بين التعليم والاحتياجات، مع العناية باللغات وفنون التقدم التكنولوجي.
- ٨- توسيع قاعدة الخدمات من ترميض وتعليم وتأمين ورعاية لخدمة الشعب من ناحية، ولتشغيل العاطلين بعد إعادة تدريبهم فيها. وهذا هو الحل المثمر لأزمة البطالة التي تهدد البلاد بأعظم الأخطار. وهو يحل مشكلة البطالة وفي الوقت نفسه يكثف الخدمات والرعاية.
- ٩- إن الدور الاقتصادي للدولة هو المشاركة في وضع السياسات الإنتاجية والاقتصادية والمالية مع المؤسسات العاملة في هذه المجالات، ووضع خطوط للتوجيه تحقق الانتهاض الاقتصادي المتوازن.
- ١٠- وضع سياسة ضريبية على الدخل العالية والأرباح التجارية والاقتصادية لتمويل خطة الرعاية، ولا يعترض على ذلك بأن هذا من شأنه أن يثبط "الاستثمار"؛ لأنه لا قيمة للاستثمار من وجهة الدولة والمجموع إلا في تمويل الرعاية، وإلا فإن الدولة تصبح مجردة أداة في أيدي المستثمرين لمراكمة الأرباح. وكما قلنا في صفحات سابقة فإن "تأميم الإنتاج" فكرة فاشلة ويجب استبعادها، ويكفي أن تشارك الدولة في التوجيه وفي فرض الضرائب.
- ١١- على الدولة أن تستعين بالنقابات لتقوم بدور في متابعة الإنتاج واستكشاف الأخطاء وتشجيع العمال النابهين للنهضة بوسائل الأداء وهذا كله من صميم العمل النقابي. كما أن له الصفة القومية ويجب إحلال فكرة التعاون محل فكرة التنافر فالحق أن العمال والإدارات شريكان في عملية واحدة وراكبان في قارب واحد.
- ١٢- يجب أن تكل الحكومة أجهزة الفنون والتلفزيون والإذاعة إلى هيئات قومية تمثل تيارات الفكر في البلاد حتى لا تتحول هذه الأجهزة إلى أجهزة مدح وملتق للحكومات والمسؤولين وحتى تعبر عن فكر البلاد.
- ١٣- على الحكومة أن تشجع الهيئات والمنظمات التطوعية دون أن تتدخل في حرية عملها، وعليها أن تتابع ما ينشر في الصحافة أولاً بأول والتحقيق فيه عن طريق جهاز متصل برئيس الوزراء يقوم بالرد على الصحيفة، فإذا كان ما نشرته صواباً شكرها وذكر ما ستقوم به الحكومة، وإذا كان خطأ صحح لها المعلومة. ويعد هذا العمل من صميم عمل الحكومة وواجباتها.
- ١٤- لا بد من إيقاف سياسة الاقتراض المشؤمة التي أدت بمصر قديماً إلى الاحتلال وحدثاً إلى التبعية، والتخلص من الديون بطريقة أو بأخرى والاعتماد على التمويل الذاتي.
- ١٥- يجب أن تكون الحكومة القدوة والأسوة، وأن تكون صادقة مع ما تدعو إليه. لأن الشعب ينظر لأفعالها أكثر مما يستمع لأقوالها، ولن يتجاوب معها عندما تدعوه للتكشف وهو يراها تبتذر بسفاهة في الإنفاق على مبانيها ومكاتبها وعرباتها وحفلاتها، والتمثيل الخارجي..

ب - بالنسبة للفقهاء (٤):

١- الإسلام هو ختام الأديان السماوية، وجماعها، وهو يعترف بها ويرسلها جميعاً، ويُرجع الاختلاف فيما بينها إلى التحريف والمصالح والأوضاع، وهو يؤمن بالبشرية كلها. وأن الله تعالى أراد التعدد والاختلاف لإثراء الحياة وليحدث التعارف والتبادل والتلاحح ﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾ وهو بريء من الأحاسيس الدونية أو الاستعلاء أو الذاتية التي تثير العداوات وتقيم الحواجز ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ ﴾.

٢- جعل الله تعالى الإنسان خليفة على الأرض، وعلمه الأسماء، وأسجد له الملائكة، وأنزل الإسلام لهديته.. فالغاية هي الإنسان والوسيلة لهديته هي الإسلام.. فالإسلام يريد الإنسان.. ولكن فقهاء التقليد يريدون الإسلام، ومعنى هذا أن تصبح الغاية وسيلة، والوسيلة غاية، ومن هنا جاء الاختلاف بين منهج الإسلام الحق، ومنهج فقهاء التقليد.

إن الإنسان المستخلف، المزود بالعقل، والمتحمل لمسئولية إعمار الأرض بالعمل، والعلم، والقيم، يجب أن يكون قاعدة المجتمع الإسلامي والفكر الإسلامي، ويجب أن تلحظ "كرامة الإنسان" عند وضع النظم وعند ممارستها.

٣- الأساس في فهم الإسلام والتعرف على هدى واستخلاص أحكامه هو القرآن الكريم دون الالتزام - ضرورة - بما وضعه المفسرون من أحكام شلت بعض الآيات بالنسخ المزعوم وكيفت آيات أخرى بأسباب النزول، فضلا عن الإسرائيليات التي حُشيت به التفسير، وعلى كل حال فمن المسلم به أن النص القرآني المقدس شيء - والتفسير والتأويل شيء آخر ولا يمكن معاملتهما على قدم المساواة.

كما أن المبادئ التي وضعها الفقهاء لأصول الفقه، والمحدثون في الجرح والتعديل ومصطلح الحديث.. الخ، كلها في حاجة إلى إعادة النظر، لأن السلف ليس معصوماً، وقد كان محكوماً وهو يضع مناهجه ويصل إلى نتائجه بروح العصر وبقلة المعلومات، ونحن اليوم أفدر على فهم حكمة التشريع واستخلاص النتائج بفضل ما تيسر من وسائل الطبع والنشر والإحصاء والتصنيف معاً لم يكن متاحاً للسلف، فضلا عن أننا مأمورون بالتفكير، منهيون عن التقليد واتباع الآباء والأجداد.

٤- التعددية طابع الإسلام، لأن التوحيد صفة الله تعالى التي استأثر بها ولا يشاركه فيها أحد أو شيء، أما بقية الكائنات فإنها تكونت على الأقل "من زوجين" أو تضمنت عدداً من العناصر.

وإنما كانت التعددية طابع الإسلام لأنه منهج حياة يضم ما فيها من اقتصاد واجتماع وسياسة.. الخ، ولأنه دين البشرية.. ما مضى منها وما سيأتي، ولا بد في مثل هذا من التعددية. ولهذا أيضاً كان المثل الإسلامي الأعلى هو العدل، لأن العدل يفترض التعددية، ويصبح هو فضيلتها.

(4) مقتبس من كتابنا (كلام كلاً...)، من ص ٢٤٩ إلى ص ٢٥٣.

وتظهر التعددية في الاستخدام القرآني المعجز للكلمات والألفاظ الذي يفتح الباب أمام تأويلات عديدة ومتفاوتة أراد الله بها أن يجد كل جيل ما ينفق مع مستواه وتقدمه، ولا يجوز مصادررة آية بآية أخرى.. لأن القرآن لا يضرب بعضه بعضاً، وإنما يكمل بعضه بعضاً.

كما تظهر التعددية في "افتتاح الإسلام" واستهدافه الحكمة أينما كانت، واعترافه بالأديان والاختلاف في الآراء ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۗ ﴾.

وقد أدى عدم تعمق هذا المعنى في ذهن الأسلاف إلى أخذهم بفكرة "النسخ" ومحاولتهم التقريب بين النصوص المختلفة أو استبعاد بعضها، والأمر في حقيقته غير ذلك، فتعدد النصوص وتفاوتها صورة من تعددية الإسلام أراد الله تعالى بها الفسحة والسعة في دائرة الاختيار ما بين بدائل متعددة.

٥- إن القرآن الكريم عندما اعتمد "المعروف" و"المنكر"، أضفى غلالة إنسانية رقيقة على الشريعة، وجعل الرأي العام من مصادرها، وأي محاولة للحجر على هذين التعبيرين أو إعطائهما معنى معيناً إنما هي افتيات على النص، إذ لو أراد الله تعالى تحديداً لوضع تعبيراً آخر، ولكنه تعالى أراد بهذا التعبير أن يحقق المرونة والسعة في جوانب من التشريع بما يتفق مع التطور. وقد يثار احتمال تضارب النص مع مفهوم المعروف السائد عند قوم ما، أو عهد ما، والرد أن هذا لا يحدث بالنسبة للكليات والثوابت، فلن يكون الظلم والجهل والشرك والكذب معروفاً أبداً، ولكنه يحدث بالنسبة للتقاليد والعادات الاجتماعية، كالزني والذوق، وعندئذ تصبح القضية هي "فهم النص في إطار المعروف"، أو الأخذ بالمعروف باعتباره ما أمر به النص نفسه بالأخذ به في إطار التعددية التي يسمح بها الإسلام. والمهم أن لا يكون هناك اختيان أو استسلام للهوى عند تحديد المعروف والمنكر، مع التسليم بأن الاختيان والاستسلام نسيان، فما يدخل في إطارهما في عصر سابق لا يدخل في إطارهما في عصر لاحق، يجاوزهما.. والقلب السليم هو الفيصل.

٦- حرية الفكر والاعتقاد مطلقة يكفلها الإسلام إلى آخر مدى.. فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر.. ومذهب الإسلام في هذا أن حرية الفكر هي الطريق إلى الإيمان، فلا إيمان يقوم على جهالة، أو يفرض قسراً... وإذا كان المجتمع الإسلامي هو مجتمع العقيدة، فإنه بالتبعية والضرورة مجتمع الحرية، فلا عقيدة دون حرية، ولا إيمان دون نية... وحرية الفكر هي التي تكفل الحيوية للعقيدة وتحول دون أن تتحول إلى "بركة آسنة". وإذا أردنا أن نعزز الإيمان فبالمنطق والبرهان، لا بالقمع والسلطان، وفي مجال المقولات لا على أشخاص القائلين!

ولا يجوز مطلقاً تكفير آخرين، أو الافتيات على عقائدهم.. فهذا ما استأثر الله تعالى وحده بالحكم فيه يوم القيامة، ولا يحاسب الناس في الدنيا على ما يؤمنون، ولكن على ما يعملون...

٧- أبرز القرآن الكريم قداسة العلم عندما أمر الملائكة أن تسجد لآدم لأنه علمه "الأسماء كلها"، وتحدثت الآيات ٢٧ و ٢٨ من سورة فاطر عن شموله، وأمر الرسول بطلبه أينما كان (ولو في الصين)...^(٥).
ومن هنا يجب على الفقهاء أن لا يقنعوا بثقافتهم الدينية التقليدية لأنها لم تعد كفاية، وعليهم أن يلموا ويستوعبوا بقدر ما يمكن من ثقافات العصر، ولا يصدنهم عنها أنها أمريكية أو هندية أو أوروبية... لأنها كلها "معرفة" تسهم في حل المشكلات والنهضة بالمجتمع والتجاوب مع العصر، كلها حكمة نحن أحق بها أينما كانت، وكيف يمكن لفقهاء أن يفتي في قضية الربا وهو يجهل آليات البنوك ودورها في الاقتصاد الحديث؟

٨- يعمل الإسلام على مستويين: فهو يضع المثال الذي يفترض أنه يستهدفه الإنسان، ثم هو يعترف بالواقع الذي تتحكم فيه الضرورات ويخضع لسلسلة معقدة من العوامل بعضها يعود إلى الفرد وبعضها إلى الظروف والملابسات.. الخ، ويضع الإسلام "آليات" أو "ميكانزم" للتفاعل ما بين المثال والواقع، ومن مفردات هذه الآليات:

(١) اعتبار التيسير أصلاً في الممارسة، والوسع أصلاً في التكليف.

(٢) المقاصة التي تقوم على مبدأ ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾.

(٣) ملاحظة الأولويات...

(٤) ملاحظة الضرورات..

(٥) الاستغفار..

(٦) التوبة...

وهذه الآليات تسع كل التصرفات التي لا تتفق مع المثال ويصدر فقهاء التقليد أحكاماً صارمة عليها!.

٩- إن هذا يعطينا مدخلا إزاء المستجدات في المجتمع. كالسينما، والمسرح، والتلفزيون، والصور المختلفة للهو والترفيه التي لم تكن معهودة في العصور الأولى، ومجالات الجمال المفقودة في المجتمع الإسلامي، فبعضها قد يتجافى مع المثال، ولكن يقبل على أساس الواقع، ويتعامل معه بالآليات المشار إليها آنفاً.. وقد يعد بعضها من "اللمم" الذي لم يستبعد القرآن وقوع المؤمنين فيه ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ ولأبي هريرة رأي عن اللمم يجعله كل ما هو دون الزنا الصريح^(٦).

(5) ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ * وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَأَلْوَانُهَا كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾.

(6) المستدرك للحاكم ص ٢٤٦ ج ٤ وقال: "هذا حديث صحيح ولم يخرجاه".

وفي الوقت الذي يقف فيه الإسلام هذا الموقف من الضعف الإنساني باعتباره جانباً من جوانب الطبيعة البشرية.. فإنه يتوقع من الذين يلمون به أن يضاعفوا الحسنات والعمل الصالح ليجدوا نوعاً من الموازنة والمقاصة. على أن الإسلام إذا تسامح مع الضعف البشري بتلك الضوابط المشار إليها، فإنه لا يتسامح مع الشر كالاستغلال والظلم وإذلال الناس.

١٠- لا بد من الاعتراف بأن الفكر التقليدي لدى الفقهاء عن المرأة قد ظلمها ظلماً شديداً وجنى عليها لقرون متتالية، وكان هذا من أسباب تخلف المسلمين..

وقد حكمت التقاليد، وليس الإسلام، كل ما يتعلق بالمرأة حتى اليوم.. وآراء بعض الفقهاء عن المرأة يجعلها اليوم متخلفة عما كانت عليه أيام الرسول، وتعارض معارضة حادة روح القرآن وصريح الآيات..

إن كل ما يورده فقهاء التقليد عن الحجاب، والاختلاط، والزواج والطلاق، والزي، والزينة يحتاج إلى مراجعة شاملة حتى يعود مرة أخرى إلى روح الإسلام الذي عبرت عنها البنود السابقة.

* * *

ج - وبالنسبة للكتاب والمفكرين (٧):

- ١- لا بد لكل من يعمل في مجال الفكر والإعلام والدعوة والسياسة أن يعلم أن مصر هي بلد الإيمان، وأن الدين هو أبرز مقوماتها.. إن الشخصية المصرية تكونت تكوناً إيمانياً على امتداد ثلاثة آلاف سنة متصلة قبل أي غزو خارجي، فامتزجت الشخصية بالدين، وكان الدين طوال هذه المدة هو محور المجتمع...
- ٢- إن إيمان مصر بالإسلام لم يكن مصادفة أو اعتباطاً، ولكنه كان أمراً مقضياً، ولا بد منه لتتم مسيرتها الدينية، وليأخذ تصورهما القديم عن الخلود والعدالة الصورة المثلى، والأخيرة، فقد وجدت مصر في الإسلام دينها، ووجد الإسلام في مصر وطنه .
- وتجاهل إسلامية مصر هو حرمانها من الهوية والاسم والحضارة والشخصية المميزة لها وقطعها من تاريخها وأمجادها.
- ٣- لهذا فإن أية فكرة عن دولة علمانية، ينفصل فيه التوجيه الديني عن الحياة والمجتمع، أو يكون الدين مجرد علاقة خاصة بين الفرد والله دون تأثير على الاقتصاد والسياسة والاجتماع، فكرة مرفوضة تماماً، ولن تقبلها مصر بحكم شخصيتها الإيمانية، كما سيرفضها الإسلام بحكم طبيعته.. لقد كانت مصر - وستظل - دولة إسلامية.
- ٤- ليس هناك مبرر - على الإطلاق - للخوف من سوءات "الدولة الدينية" فهي منتقية من الإسلام؛ لأنه عقلاني الطبيعة يجعل معجزته كتاباً ويستبعد المؤسسة الدينية المحتكرة، ويقيم فكرته عن الله على الفطرة السليمة، لا اللاهوت الذي لا يفهمه إلا رجال الدين.

٥- إن الإسلام كجذر للمجتمع المصري ومقوم للشخصية يتمحور حول القيم الحضارية للإسلام، وهي الضمير للفرد، والحرية للفكر، والعدالة في الاقتصاد والشورى في السياسة.. وأن يكون الحق هو المثل الأعلى للقيم، والعدل هو المثل الأعلى للنظم.

والأديان بصفة عامة هي أصل الفنون والآداب واستلهاهم الخير والفضيلة ومكانها مطلوب في كل مجتمع.

٦- إن وجود أقلية ٥% - ٧% قبطية في مصر لا تغير الحقائق.. فالأقليات موجودة في كل العالم ولا يمس وجودها حقوق الأغلبية، والإسلام كحضارة إرث لكل البشرية، وليس للمسلمين وحدهم، ولغير المسلمين حق فيه، وقيمه الحضارية تكليل للقيم الحضارية في الأديان جميعاً، وقد كفل حقوق غير المسلم بتقريره حرية الاعتقاد، وليس فيه حساسية للآخرين وهو يسعهم تحت مظلة "لهم ما لنا وعليهم ما علينا"، ويمكن للأقباط أن يصلوا إلى أعلا المناصب تحت "شعار" قبطي ديناً ومسلم وطنياً" وهو على كل حال أفضل من العلمانية التي تضعهم تحت رحمة الأغلبية النزقة.

أما إذا آثروا التفوق - كأقلية - فإن الإسلام يكفل لهم فوق ما تكفله القوانين الأوروبية من حقوق وحمايات للأقليات.

٧- لا بد لدعاة التنوير أن يقلعوا عن عبادة الآلهة الزائفة.. إن الاشتراكية بالصورة التي دعا إليها ماركس وطبقها لينين، والقومية التي ظهرت خلال القرون الأخيرة قد أصبحت من سقط المتاع.. أما الحضارة الأوروبية فيجب النظر إليها في مضمون تجاوبها مع الطبيعة والقيم المصرية..

٨- لا بد لدعاة التنوير أن يغسلوا أيديهم من قاذورات الناصرية، وأن يعترفوا بما قامت عليه من زيف وما أدت إليه من كوارث على الوطن والمواطنين، وأن يبدأوا بداية جديدة سليمة لا تقبل زيفاً، ولا تقوم على باطل فما قام على الباطل فهو باطل ولا مجاملة في الحق.

٩- لا بد من تضافر الجهود للقضاء على السوءات التي غرستها الناصرية في المجتمع المصري مثل: ديكتاتورية الحاكم وتأليهه، وانفراد حزب بالحكم، والدولة البوليسية، وإهدار كرامة المواطنين، وتقييد الحريات، وتزييف الانتخابات، والفساد والتستر وراء الحصانات والمناصب والسوءات التي جرها الانفتاح الطليق من تضخم الثروات الطفيلية والمشبوهة.. وارتفاع الأسعار ومشكلات البطالة والإسكان.. الخ والقيم الحضارية للإسلام هي خير ما يقودنا وسط متاهة النظم والمذاهب..

١٠- نشأ معظم دعاة التنوير في أحضان الصحافة، وهي - إلى حد كبير - مدرسة الغوغائية، والانتهازية، والسطحية، والجري وراء الإثارة والتصفيق والتهليل للحاكم.. الخ.. وتأثروا بهذا الطابع قدر ما بعدوا عن الجد والعمق، والإخلاص، وقد يصور هذا: الفرق بين "أخبار" أمين الرافعي في العشرينات، و"أخبار" إبراهيم سعدة" اليوم، ولا ينفي هذا وجود صحافة جادة محدودة جداً، وفي صحف المعارضة.

ولا بد للصحفيين المصريين أن يتقفوا أنفسهم ثقافة جادة وعميقة، وأن يجعلوا الصدق والحقيقة هدفهم، وأن يتخلصوا من الآثار السيئة لصحافة الإثارة والصحافة الصفراء، وصحافة التبعية للحاكم وصحافة الابتزاز والارتزاق الخ...

الفصل السادس

المشروع الحضاري والعالم من حولنا

لا بد لاستكمال الموضوع من الكشف عن البعد العربي والدولي للمشروع الحضاري، فمع أنه خاص بمصر فإن المؤثرات الدولية لم تعد عاملاً يمكن إغفاله، ولم يعد ممكناً لدولة أن تتأى بنفسها عن الدولة الأخرى والأوضاع الدولية أو تنجو من آثارها..

وقد كان تأثير مجموعة الدول العربية من القوة بحيث جعل المشروع الحضاري المصري يرتبط حيناً بفكرة "القومية العربية". إن مصر بحكم وضعها الجغرافي الذي يتوسط العالم العربي، ويحكم تاريخها ووزنها.. الخ. ما كان يمكن أن تتجاهل مسئوليتها التاريخية نحو الدول العربية فضلاً عن أن دعوات تحرير هذه الدول قامت في مصر في أوائل القرن عندما كانت هذه الدول في إيسار الاستبداد التركي، وكانت مصر وحدها هي واحة الحرية فجاءوا إليها زرافات ووحداً من مختلف دول المنطقة. وقامت مصر بدور الأخت الكبيرة أو حتى الأم لدول عربية وليدة بدءاً من التكية المصرية في السعودية في الثلاثينيات، حتى مناصرة الثورة الجزائرية وحرب اليمن في الستينيات.

ولكن أحداثاً عديدة وخطيرة حدثت كان بعضها من عمل الاستعمار الذي حدد الحدود قبل أن تترك جيوشه الدول العربية بصورة تثير المنازعات، أو غرس عملاءه في أعلى المناصب. كما كان بعضها يعود إلى التطورات التي حدثت بصورة لم تكن منتظرة كإكتشاف البترول في السعودية والخليج والعراق.

وجعل المشروع الحضاري لمصر في عهد عبد الناصر من القومية العربية قاعدة له، وتبني كل فئات المعارضة للأوضاع القائمة في الدول العربية، نشأت حرب مريرة بينه وبين النظم العربية الحاكمة، ومع أن هذه النظم كانت سيئة ظالمة، فإن حكم عبد الناصر في بعض جوانبه لم يكن أفضل منها، ولهذا فإن تبنيه للمعارضة لم يكن على أسس موضوعية أو يقوم على إيمان حقيقي، ولكنه كان جزءاً من سياسة التوسع والطموح التي تساور الحكام عندما يصلون إلى درجة من التضخم، ويوجد تحت تصرفهم قوى كبيرة. وبالإضافة إلى الشعارات المثيرة فإن السلاح الأعظم للناصرية كما هو اصطناع عناصر المعارضة بالمال. وكان أي صعلوك عربي يمكن أن يحصل على فيلا أو شقة في مصر الجديدة أو من العمارات المصادرة وراتب شهري، كما بذلت الأموال بسخاء على الصحف في بيروت وغيرها.

وقد كان يمكن لحزب البعث أن يقول إنه أولى بالقومية العربية من عبد الناصر الذي لم يعرف عنه أبداً تعاطف عربي في السنوات الأولى لحركته، وإنه لم يقم مُنظراً مصرياً لقومية عربية كالذين أظهرهم حزب البعث، ولكن يرد على هذا أن حزب البعث رغم وضعه لمخطط القومية العربية على أساس نظري، وأنه

عندما ظهر في سوريا والعراق، وهما البيئة الخصبة للقومية العربية، كان بالفعل أقدر الهيئات على وضع تنظير للقومية العربية، بيد أنه وقع في خطأ قاتل، هو تجاهله لدور الإسلام، فبعضهم لم يكن مسلماً كميثيل علق، والبعض الآخر مثل ذكي الأرسوزي كان يفضل الجاهلية على الإسلام، وتأثر الجميع بالآراء الأوروبية وبعض التوجهات الاشتراكية فكانت الصيغة التي جاءوا بها بعيدة عن وجدان الشعب العربي حتى في سوريا والعراق وهما مهد فكرة القومية العربية في العصر الحديث، ولما لم ترزق الفكرة تجاوب الجماهير ذهب بها أصحابها إلى العسكر الذين أيدوها بأسنة الحراب وكانت المأساة المزدوجة: فساد الحكم العسكري في كل من سوريا والعراق. والحرب المريرة التي قامت بين البلدين الشقيقين من قبل.

أما عبد الناصر فلم ير في القومية العربية سوى مظلة لمد نفوذه وحكمه على الدول العربية.

ولهذا كانت قضية القومية العربية "مضروبة" أينما نظرت إليها.

وأي قومية عربية يتحدثون عنها والأسوار تفصل بين الدول العربية بعضها بعضاً، ولا تمكن واحداً أن يدخلها إلا بشق الأنفس، والتجارة بين الدول العربية لا تزيد عن ٥ % من مجموعة تجارتها، والصحف والكتب تصدر وتمنع من الدخول.

وعندما بدأ السادات حرب رمضان وجد حوله مجموعة من الحكام العرب أقرب إلى السفاحين والطماعين والقبليين وقد ساموا شعوبهم الخسف والعسف، وكانوا بين من يعمل لتعميق حكمه، أو من يطبق سياسة الذين جاءوا به، وكشفت عن ذلك مواقفهم تجاه أعز قضية قومية عربية هي فلسطين، إذ استغلوا لمآربهم وجعلوها ورقة للضغط بها والمساومة عليها، وقتلوا من الفلسطينيين أضعاف من قتلهم إسرائيل؛ فبرهنوا على أنهم لا يعملون إلا لمصالحهم الخاصة، وأنهم وقد استباحوا تدمير حماة بالطيران والمدافع وقتل الشيعة والأكراد بالغازات السامة في جنوب العراق وحلبجة، لا يترددون في فعل شيء من منطلق دفاعهم عن مصالحهم.

وتملكهم الغيظ والحسد من انتصار رمضان فرفضوا الفكرة الواضحة كالشمس: ضرورة استثمار هذا الانتصار قبل أن يبرد في تقليص الوجود الإسرائيلي وجعله في أضيق الحدود. ومع أنهم كانوا جميعاً يكررون كالبغاوات. "تصفية آثار العدوان"، والعودة إلى حدود ما قبل ١٩٦٧، فإنهم عندما عمل السادات لذلك غلبت عليهم الأثرة والأنانية وأعمت أعينهم عن رؤية المستقبل البعيد فثاروا ثورة رجل واحد وقادهم زعيم العراق الذي كان يريد أن يتسيد المنطقة، وظن بعضهم أنه فحل العرب، وكان هذا الموقف إيذاناً بتفكك القومية العربية، ثم جاءت حرب الخليج فأجهزت عليها.

ويريد بعض المفكرين أن يتضمن المشروع الحضاري المصري خطأ "عروبياً"، ولا جدال في أن تكتلا عربياً تكون نواته مصر هو الذي يمكن أن يقف أمام التكتلات الكبرى، ولكن ما العمل والنظم العربية الحاكمة فاسدة حتى النخاع، ولا أمل مطلقاً في أي تغيير ما دامت مسيطرة؛ لأنها هي التي تحول دون أي مشروع حضاري لارتباطها مع الاستعمار أو حماية لمصالحها ومغانمها الخاصة أو حراسة لسلطانها على شعوبها. وسيصم التاريخ كل الذين حكموا مصر وليبيا والسودان بالغباء والقصور والغفلة؛ لأن أيًا منهم لم

يعمل لتكون هذه المنطقة دولة واحدة، رغم كل العوامل التي كانت مهياًة وتيسر التنفيذ. لهذا فلا فائدة من أي إشارة في مشروع حضاري مصري إلى قومية عربية أو تكتل عربي ما لم تتحرر الشعوب العربية من حكم طغاتها وسجانيتها، وما لم يكن مفهومًا أن القومية العربية هي إحدى أطر الإسلامية.

* * *

على أن قضية القومية العربية تهون أمام الغزو العالمي الكاسح الذي كاد أن يقضي على فكرة سيادة الدولة واستخدم القوة العسكرية التي تجعل سماء الدول مفتوحة أمام الطيران ووسائل التجسس وحاملات الصواريخ،... الخ، وأبرم الاتفاقيات الاقتصادية التي تحرم الدول من الدفاع عن صناعاتها بدعم أو حماية جمركية، وقد رأينا كيف أن القوى الدولية فرضت على ليبيا والعراق عقوبات اقتصادية طبقتها كل الدول العربية بلا استثناء، كما رأينا أن التحيز الأمريكي لإسرائيل مكنها من أن تنال مطالبها وحال دون قيام الدولة الفلسطينية المشروعة، وأسوأ من هذا كيف أن هذه القوى الدولية حرمت على البوسنة والهرسك التسليح فسلمتها إلى أعدائها الألداء الذين يتوفر لهم السلاح والعتاد وأغمضت العيون عن المذابح والجرائم، وفي الميدان الاقتصادي فإن توقيع الدول العربية على اتفاقية الجات ستجعلها أرضًا مفتوحة أمام كل المنتجات الأوربية والأمريكية بما في ذلك السينما والتلفزيون ... الخ.

إن الثورة العلمية الجديدة التي تفوق الثورة الصناعية التي بدأت في إنجلترا في الثلث الأول من القرن الثامن عشر يمكن أن تقضي على الاستقلال الاقتصادي لكل الدول النامية لأنها لا تستطيع أن تحمي منتجاتها الخاصة.

هذه التحديات هي التي يجب أن يضعها المشروع الحضاري المصري نصب عينيه لأنها هي التي تهدده في الصميم، أما الرغاء العقيم عن القومية العربية فلا يجدي شيئاً.

خاتمة

لا بد من إيمان عظيم....

نعتقد أن القارئ قد أخذ فكرة وافية بقدر ما سمح به هذا الموجز عن المشروع الحضاري المطلوب، وعن مقوماته، وعن الجهات التي تتولاه، والمبادئ التي تلتزم بها كل جهة ليكمل المشروع بعضه بعضاً ويكون كلا واحداً متماسكاً شاملاً.

ولكن هناك نقطة هامة لم نطرق إليها حتى الآن هي:

كيف سيمكن عملياً وفعالياً تحقيق هذا المشروع والانتقال به من عالم الحروف والكلمات إلى عالم الأعمال والإنجازات؟

إننا نقرأ بين الفينة والفينة أنباء عديدة عن ندوات ومحاضرات عن المشروع الحضاري. وقد تبنت جريدة الأهرام مثل هذا المشروع وعقدت له بعض الندوات التي تضمنت مناقشات لجوانب الموضوع أدلى بها الخبراء وأساتذة الجامعات ورجال الاقتصاد.. كما نقرأ في صفحة "الحوار القومي" بجريدة الأهرام وغيرها من الصحف مقالات طويلة وبحوثاً مستفيضة حافلة بالإحصائيات والأرقام والاستشهادات والخطط... الخ. ونظمت الجمعية الفلسفية المصرية في يونيو سنة ١٩٩٢ ندوة ألقى فيها ٥٥ بحثاً..

ونحن نقول إن هذه "الأوراق الثقافية" مطلوبة وتسد ناحية من نواحي المشكلة، حتى وإن لم تجابه القضية مجابهة صريحة وتهربت من نقاط الحساسية.

ولكن الحقيقة أن هذه البحوث لا تتقننا بل المحاولات التي قامت لتطبيق هذه البحوث أيضاً لا تتقننا. ولا تزال في الأذهان ذكريات مشروعات "النهضة" و"الثورة الإدارية" و"مشروع الألف يوم" وغيرها من المشروعات التي ما إن تظهر حتى تتلفقها البيروقراطية لتجهز عليها المصالح المكتسبة والفئات المستفيدة من الأوضاع القائمة.

وسواء أكانت هذه البحوث التي توصلت إليها جريدة الأهرام أو غيرها، أو حتى ما دبجناه في هذا الموجز كاملة أو ناقصة حسنة أو سيئة فيظل السؤال الهام كيف يمكن التحقيق؟؟.

هنا لا تملك هذه البحوث شيئاً ولا يهتدي أصحابها من الخبراء سبيلاً وتظل الأمور على ما هي عليه، وتصبح هذه البحوث تلالاً من الورق، ويضيع هدراً كل ما أنفق عليهما من وقت وجهد ومال.

تعلمنا الطبيعة المادية ونواميس الكون والطبيعة الإنسانية أيضًا أن القصور الذاتي غالب، وأن قانون الجاذبية الأرضية يحول دون أن يتحرر منه أي جسم ما لم يملك هذا الجسم قوة اندفاع وسرعة تفوق قوة الجاذبية، فإذا لم يملك هذه القوة فإن قانون الجاذبية يعيده إلى الأرض ليسقط ويتهاوى.

إن الطائرة لا يمكن أن ترتفع من الأرض إلى السماء إلا بالقوة الجبارة التي يولدها احتراق آلاف الجالونات من البنزين.. وبدونها فستظل الطائرة على الأرض رغم سلامة كل أجهزتها واستكمال ركابها. والسؤال الهام كل الأهمية هو: من أين تأتي بهذه القوة التي تنتشل هذه البحوث من جاذبية الواقع، وقبضة المصالح المكتسبة، وغلبة القصور الذاتي والسلبية؟؟

إن هذا القوة موجودة – واسمها الإيمان.

فإن لم يؤمن الشعب بالمشروع الحضاري ويعقد العزم على تحقيقه، فلن تفيد شيئاً هذه المخططات والجدول والإحصائيات.

إن الإيمان العظيم هو الطاقة المحركة التي تدفع الجموع لتحقيق إرادة التغيير، ولتحويل المشروعات من سطور على ورق إلى إنجازات وينقلها من المكاتب إلى الحقول والمصانع..

إن هذا الإيمان أشبه بالوقود الذي يرتفع بالطائرة من أرض الواقع – بأثقالها وأحمالها – لتعلق في السماوات العليا وبدونه لا يمكن لها أن ترتفع وتتطلق وتطير بسرعة مئات الأميال في الساعة.

إن الإيمان العظيم هو المفاعل الذي يبيلور ضمير الأمة وإرادتها ويحولها إلى طاقة تكتسح كل الصعوبات وتجاوز كل العراقيل.

إنه لا يمكن أن يشتري أو يباع لأنه فكر وعاطفة وروح.. وما لم يتوفر لنا هذا الإيمان فسنظل في قبضة المكتبيين الذين يأتوننا يوماً بعد يوم بأوراقهم الثقافية وبالبيروقراطيين الذين يعطلون المشروعات ويوقفون الأعمال. وبالانتهازيين والفاستين الذين يستغلون كل هذا العقم والسلبية لحساباتهم الخاصة.

* * *

وإذا شئت فراجع تاريخ نهضات الأمم والشعوب، فحتى الرأسمالية التي ليس لها نظرية ولا تقوم على قيم روحية، كان وراءها إيمان عظيم تملك روادها. إيمان بالعمل والمغامرة والإنجاز والإبداع والإقدام وارتبطت حيناً بالمصلحة القومية لبلادها كما يوضح ذلك تاريخ جمعيات التجار المغامرين التي ظهرت في بريطانيا في القرن السادس عشر والتي نشرت قلوب سفنها على بحار العالم ومحيطاته.

وكان الرأسمالي النمطي هو الذكي المقدم المغامر الذي يبحث عن كل جديد ويعمل ساعات طوال، ويعيد استثمار ما يكسبه..

أو خذ عندك القبائل العربية المتناحرة التي كانت تمزقها العداوات وقد جاءها الإسلام فوحدها الرسول وأعطاهما "الكتاب والميزان" لتخلق العالم خلقاً جديداً.

أو خذ روسيا القيصرية المتأخرة المتخلفة عن أوروبا والتي كان بسمارك يطلق عليها "اللاشيء الكبير!!"
وقد تقمصتها روح جديدة جعلتها تنفض كل غشاواتها وتعمل بإيمان جديد..

أو خذ اليابان وقد طرق عليها الكومدور الأمريكي بيري أبوابها المغلقة في منتصف القرن التاسع عشر؛
فأيقظها من عالم القرون الوسطى فانطلقت تأخذ من أوروبا علومها..

وتبني صناعاتها حتى هزمت روسيا سنة ١٩٠٤ وأخذت تصعد. وعندما قامت الحرب العالمية الثانية
ألحقت اليابان الخسائر بالولايات المتحدة وهزمتها في كل معركة حتى تسلحت الولايات المتحدة بالقنبلة الذرية
فاستسلمت اليابان.. ولكن لتعيد بناء نفسها حتى أصبحت اليوم أقوى اقتصادياً من الولايات المتحدة نفسها..

في كل هذه الأمثلة لم يكن المال.. أو الخطة أو كتابات العاكفين على أوراقهم هي التي بدأت الانطلاقة
والنهضة، ولكن كان الإيمان العظيم.

* * *

إن ما ينقصنا هو هذا الإيمان.

إن هذا الإيمان هو الذي سيكفل لنا:

أ- الطاقة الدافعة التي تحرك الجماهير لكي تحارب بروح جهاد مقدس، واستشهاد في معركة من نوع
جديد هي المعركة ضد التخلف والجهالة والفاقة؛ لأنها في هذا العصر هي المعركة في سبيل الله
والرسول والإسلام.

ب- صهر الاختلافات وتوحيد الإرادات؛ لأن الإيمان بوتقة، وفي هذه البوتقة تنصهر إرادات الأفراد والفروق
والاختلافات في الإرادة العامة - إرادة الأمة.

استدراك التخلف وكسب الوقت ومحاولة اللحاق بركب التقدم الحثيث، وبدون ذلك ستنتع الهوة والفجوة
ما بين الأمم المتقدمة والأمم المتخلفة.